IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/1261
26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

بيان مشترك صادر عن عدة دول أعضاء بشأن البند الفرعي 5 (و) من جدول الأعمال، المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية"

1- في 21 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2024، خلال الجلســـة 1746 لمجلس المحافظين، طلبت الممثلة المقيمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية، بالنيابة عن عدة دول أعضاء، أن يُنشَر البيان المشترك المرفق، الصادر عن عدة دول أعضاء، كنشرة إعلامية (INFCIRC).

2- وحسبما هو مطلوب، يُعمَّم طيّه البيان المذكور لتطَّلع عليه جميع الدول الأعضاء.

بيان مشترك صادر عن

الاتحاد الروسي، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية بيلاروس، وجمهورية زمبابوي، وجمهورية الصين الشعبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كوبا، وجمهورية نيكاراغوا

بشأن البند الفرعي 5 (و) المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية"، المدرج في جدول أعمال جلسة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(فيينا، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024)

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي بأن أدلي بالبيان المشترك التالي بالنيابة عن الاتحاد الروسي، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية بيلاروس، وجمهورية زمبابوي، وجمهورية الصين الشعبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كوبا، وجمهورية نيكاراغوا.

نذكِّر بأن إيران ملتزمة منذ زمن طويل بعدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. ونرحِّب بالتفاعل المستمر بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة بشأن جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران، بما يشمل المسائل العالقة.

وفي هذا السياق، نقدِّر بالغ التقدير زيارة المدير العام السيد غروسي إلى طهران في يومَي 14 و15 تشرين الثاني/نوفمبر تلبيةً للدعوة التي وجَّهتها إيران. ومكَّنت هذه الزيارة المدير العام من إجراء اتصالات مع حكومة إيران الجديدة، بما في ذلك اتصالات مع رئيس الجمهورية الإسلامية السيد بزشكيان، ومكَّنته كذلك من معاينة بعض المرافق النووية. ومن المهم أن يتفق الجانبان على الاستمرار في التواصل ومواصلة تنفيذ البيان المشترك الصادر في 4 آذار/مارس 2023. ونحن مقتنعون بأن هذه الزيارة ستمهد الطريق لزيادة التفاعل بغية تعزيز المزيد من التفاهم والتعاون لتسوية المسألتين العالقتين المتبقيتين. ونرحِّب بالقرار الذي اتخذته إيران بحسن نية لإصدار اعتمادات لأربعة عشر مفتشاً إضافياً من مفتشي الوكالة وللنظر بطريقة إيجابية في تعيين مفتشين جدد بما يتفق تماماً مع المادة 9 من اتفاق الضمانات الشاملة، مع مراعاة السلطة التقديرية للدول الأعضاء، وكذلك بقرار إتاحة الفرصة للمدير العام لزيارة موقعَي فوردو وناتانز وغيرهما من المنشآت المتصلة بالإثراء. وقد اتُّخذت هذه التدابير بحسن نية وعلى أساس طوعي لتمكين الوكالة من الاضطلاع بأنشطتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة وما يتجاوزه.

وننوِّه باستمرار التعاون والتفاعل بين إيران وأمانة الوكالة، بما في ذلك المناقشات الموضوعية بشأن المسائل المشمولة بالبيان المشترك الصادر في 4 آذار/مارس 2023 خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت في طهران في يومَي 14 و15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ولا سيما المسألة المتعلقة بالتضارب في حصر المواد النووية والعناصر المحتملة لمعالجة موضوع فارامين.

وشُدِّد صراحةً في القرار 2231 وديباجته على أهمية الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل عن طريق التفاوض يكفل اقتصار برنامج إيران النووي على الأغراض السلمية فحسب. ومن المؤسف، لسوء الحظ، أن بعض الدول الأعضاء لم تفِ بالتزاماتها فيما يخص هذا الحل.

وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي اتُّفق عليها في عام 2015 وأيَّدها مجلس الأمن في قراره 2231، هي مثال يظهِر بوضوح أن الحوار والتفاعل الدبلوماسي البنَّاء والإرادة السياسية هي السبل الوحيدة التي يمكن أن تسفر عن نتائج تحقِّق المنفعة المتبادلة. ولكن خلافاً لذلك، منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق بصورة غير قانونية ومن جانب واحد في عام 2018، وإعادة فرض عقوبات غير قانونية، وممارسة سياسة فرض أقصى درجات الضغط على إيران، لم نشهد سوى تصعيد من جانب الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي. ولو كانت خطة العمل الشاملة المشتركة محل تنفيذ كامل اليوم، لكان ذلك قد أجاب، على نحو مقبول للأطراف، عن الأسئلة المطروحة بشأن برنامج إيران النووي السلمي. ولكان في وسع أمانة الوكالة أيضاً أن تستعين بطائفة أوسع نطاقاً من وسائل التحقق والرصد.

وأخفقت الإدارة الأمريكية الحالية، على الرغم مما قطعته من وعود، في حمل الولايات المتحدة على استئناف تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. وفضلاً عن ذلك، واصَلتْ ممارسة سياسة فرض أقصى درجات الضغط التي اتَّبعها الإدارة السابقة ولم تبذل الجهود اللازمة لمعالجة الوضع المأساوي الذي أوجَدته الولايات المتحدة بنفسها. ومن مسؤولية الإدارة الأمريكية الجديدة أن تصحِّح الخطأ الذي اقترفته في عام 2018 وأن تحمل الولايات المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 2231، بلا أي شروط مسبقة.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن قرار مجلس الأمن 2231 لا يزال ساري المفعول وأنه يتعين على جميع الدول تنفيذه. ولا يزال دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة على حاله. ونحث جميع البلدان على تنفيذ كل أحكام قرار مجلس الأمن 2231 تنفيذاً كاملاً، بما يشمل الجداول الزمنية التي ينص عليها. ونؤكد أنه بعد مرور الأطر الزمنية المتوخاة في خطة العمل الشاملة المشتركة وفي قرار مجلس الأمن 2231، سيُعامل البرنامج النووي الإيراني مثلما يُعامل برنامج أي دولة أخرى طرف في معاهدة عدم الانتشار وغير حائزة لأسلحة نووية.

ونود التشديد على أن الأولوية الراهنة للمجلس هي تشجيع الوكالة وإيران ودعمهما بشدة في تفاعلهما من خلال الحوار والتعاون البنَّاءين. وأثبتت الوقائع مراراً وتكراراً أن المواجهة والضغوط ليست مؤاتية لتسوية أوجه الاختلاف.

ونأسف بالغ الأسف لأن مجموعة من البلدان قررت المشاركة في تقديم مشروع قرار آخر في الجلسة الحالية لمجلس المحافظين. والاستمرار في اتِّباع النهج غير البنَّاء والقائم على المواجهة الذي اختاره المشاركون في إعداد الوثيقة هو أمر يظهِر مجدداً استعدادهم لإساءة استخدام عملية اتخاذ القرارات في الوكالة، مما يدل على أن الأغلبية البسيطة تكفي لفرض أي إجراء تمييزي على أي دولة من الدول الأعضاء. وندين هذا الموقف بشدة ونعتقد أن مشروع القرار، في حال اعتماده، سيكون خطأ وسوء تقدير آخرين وسيؤدي إلى مواجهة لا محالة. ويقوض مشروع القرار التعاون الثنائي البنَّاء الجاري بين طهران والوكالة، وكذلك الجهود التي يبذلها المدير العام.

ومن دواعي الأسف الشديد أن مشروع القرار عولج من جانب بلدان محددة تزعم أنها تحترم الروح المهنية للوكالة، علماً أن المدير العام كان في طهران في ذلك الوقت وأن التقرير لم يكن قد وزِّع بعد. ويشير هذا الموقف بوضوح إلى أن تلك البلدان لا تكترث لأي تطوُّر في التعاون بين إيران والوكالة، وأن الاعتبارات السياسية الضيقة الأفق تتغلب على الحكمة.

ولقد سبق أن أبدت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة سلوكاً غير مسؤول عندما تخلت عن الجهود المشتركة التي رمت إلى استئناف تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وانسحبت من محادثات فيينا في عام 2022. ونحث المشاركين في إعداد النص على التخلي عن تحرُّكهم السياسي وعلى النظر بعناية في مستقبل المسألة النووية الإيرانية بطريقة عقلانية ومسؤولة.

وتتطلب تسوية المسألة النووية الإيرانية تزويد كل من الأمانة وإيران بالوقت والحيز اللازمين لبذل المزيد من الجهود البناءة، بما يوجِد جواً إيجابياً مؤاتياً للحوار السياسي والتعاون الجوهري.

وندعو جميع الدول الأعضاء في الوكالة إلى الاضطلاع بدور بنَّاء وإلى مقاومة أي محاولة لتسييس المسائل المتعلقة بالضمانات. وينبغي لنا أن نؤيِّد التعاون، لا المواجهة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء المسؤولة إلى عدم تأييد هذا القرار.

ويُرجى نشر هذا البيان كنشرة إعلامية (INFCIRC).

شكراً لكم، سيدي الرئيس.